

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

### كانون الأول 2015

في العام 2015، تراجعت معظم نتائج مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة بالمقارنة مع العام الذي سبقه، ما يُشير إلى أنّ النمو الاقتصادي في لبنان بقي ضعيفاً في العام الفائت، وذلك للسنة الخامسة على التوالي، متأثراً بالأوضاع المحليّة والإقليمية السائدة. وعلى الرغم من تراجع عجز الميزان التجاري بحوالي الملياري دولار، ازداد عجز ميزان المدفوعات على نحو ملحوظ في العام 2015 ليبلغ حوالي 3,4 مليارات دولار مقابل عجز أدنى قدره 1,4 مليار دولار في العام 2014، في إشارة إلى أن التدفّقات المالية إلى لبنان تراجعت على نحو لافت في العام 2015 مقارنة مع العام الذي سبقه. في المقابل، بقي نشاط القطاع المصرفي مقبولاً في العام 2015 على الرغم من تباطؤه بالمقارنة مع العام الذي سبق. وارتفع كلّ من إجمالي ميزانية المصارف التجارية بنسبة 5,9% والودائع بنسبة 5,0% والتسليفات للقطاع الخاص بنسبة 6,5% والأموال الخاصة بنسبة 6,0%. على صعيد الوضع النقدي، ظلّت احتياطيات مصرف لبنان على مستوى مرتفع في نهاية العام 2015 إذ بلغت 30,7 مليار دولار، على الرغم من تراجعها قليلاً بالمقارنة مع نهاية العام 2014. كما بقيت معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة (من فئة الثلاثة أشهر لغاية فئة الخمس سنوات) مستقرّة خلال العام 2015، ولم تتحرّك معدّلات الفائدة المصرفية على الليرة والدولار إلا ضمن نطاق ضيق. من جهة أخرى، ارتفع الدين العام الصافي بنسبة 7,4% في العام 2015 مقابل زيادة بلغت نسبتها 7,7% في العام 2014.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكاك المتقاصّة

في كانون الأول 2015، بلغت القيمة الإجمالية للشيكاك المتقاصّة ما يعادل 5974 مليون دولار مقابل 5494 مليون دولار في الشهر الذي سبق و6291 مليون دولار في كانون الأول 2014. وقد تراجعت قيمة الشيكاك المتقاصّة بنسبة 6,6% في العام 2015 بالمقارنة مع العام 2014، وتراجع معدّل دورة قيمة الشيكاك المتقاصّة قليلاً إلى 73,1% في العام 2015 مقابل 75,6% في العام الذي سبقه، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكاك المتقاصّة في السنوات 2012-2015

نسبة التغيّر، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	
					الشيكاك بالليرة
2,4+	4117	4022	3917	3614	- العدد (آلاف)
3,1+	28211	27351	25699	22577	- القيمة (مليار ليرة)
0,8+	6852	6800	6561	6247	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكاك بالعملة الأجنبيّة
6,2-	8394	8946	9320	9463	- العدد (آلاف)
9,8-	50845	56348	55321	56038	- القيمة (مليون دولار)
3,8-	6057	6299	5936	5922	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
6,6-	104860	112296	109095	107054	مجموع قيمة الشيكاك (مليار ليرة)
3,2-	8381	8659	8242	8186	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكاك، %
	67,1	69,0	70,4	72,4	- العدد
	73,1	75,6	76,4	78,9	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

في كانون الأول 2015، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1841 مليون دولار مقابل 1539 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1649 مليون دولار في كانون الأول 2014، لتكون الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 11,8% في العام 2015 بالمقارنة مع العام 2014، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة 1,6%. وتوزعت الواردات السلعية في العام 2015 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 19,0% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,0%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (10,8%)، ثم معدات النقل (9,7%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,5%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام 2015، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 11,5% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,1%)، ثم ألمانيا (6,8%)، وفرنسا (6,0%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (5,7%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في السنوات 2012-2015

نسبة التغير، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	الواردات السلعية (مليون دولار)
11,8-	18069	20494	21228	21280	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## حركة التصدير

في كانون الأول 2015، بلغت قيمة الصادرات السلعية 236 مليون دولار مقابل 222 مليون دولار في الشهر الذي سبق و268 مليون دولار في كانون الأول 2014، وبذلك تكون الصادرات السلعية قد سجلت تراجعاً بنسبة 10,9% في العام 2015 بالمقارنة مع العام 2014. وتوزعت الصادرات السلعية في العام 2015 بحسب نوعها كالاتي: احتلت منتجات صناعة الأغذية المركز الأول وبلغت حصتها 16,3% من مجموع الصادرات، تلتها الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (14,7%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (14,0%)، ثم منتجات الصناعة الكيميائية (13,9%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (10,6%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام 2015، نذكر: المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 12,1% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10,6%)، فالعراق (7,6%)، ثم سورية (7,1%)، فجنوب أفريقيا (6,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في السنوات 2012-2015

نسبة التغير، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	الصادرات السلعية (مليون دولار)
10,9-	2952	3313	3936	4483	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## الحسابات الخارجية

- في كانون الأول 2015، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 1605 ملايين دولار مقابل عجز قدره 1317 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز قيمته 1381 مليون دولار في كانون الأول 2014. وفي العام 2015، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 15117 مليون دولار مقابل عجز بقيمة 17181 مليون دولار في العام 2014.

- في كانون الأول 2015، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً قيمته حوالي 372 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 816 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 115 مليون دولار في كانون الأول 2014. وبذلك، تكون الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت بحوالي 3354 مليون دولار في العام 2015، مقابل تراجعها بقيمة أدنى بلغت 1408 ملايين دولار في العام 2014.

## قطاع البناء

- في كانون الأول 2015، ارتفعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 1079 ألف متر مربع (م) مقابل 981 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و986 ألف م<sup>2</sup> في كانون الأول 2014. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت تراجعاً نسبته 8,9% في العام 2015 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في السنوات 2012-2015

نسبة التغيّر، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012
8,9-	12339	13546	12925	14681

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول 2015، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 99,1 مليار ليرة مقابل 71,4 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و103,3 ملياراً في كانون الأول 2014. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 9,4% في العام 2015 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 448 ألف طن في كانون الأول 2015 مقابل 482 ألف طن في الشهر الذي سبقه و445 ألف طن في كانون الأول 2014. وتراجعت كمّيات الإسمنت بنسبة كبيرة بلغت 8,6% في العام 2015 قياساً على العام 2014.

## قطاع النقل الجوي

في كانون الأول 2015، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6034 رحلة، وعدد الركاب القادمين 313336 شخصاً والمغادرين 297602 شخصاً والعابرين 5320 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 5010 أطنان مقابل 2402 طناً للبضائع المشحونة.

وفي العام 2015، وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 9,1% وحركة المغادرين بنسبة 10,6% وعدد الرحلات بنسبة 6,6%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 1,5%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في العامين 2014 و2015

التغير، %	2015	2014	
6,6+	68871	64590	حركة الطائرات (عدد)
	34,9	36,6	منها: حصة الميديل ايست، %
9,1+	3516695	3223020	حركة القادمين (عدد)
	37,7	38,5	منها: حصة الميديل ايست، %
10,6+	3687843	3333130	حركة المغادرين (عدد)
	36,8	38,1	منها: حصة الميديل ايست، %
149,0+	35859	14400	حركة العابرين (عدد)
1,5-	90874	92243	حركة شحن البضائع (طن)
	29,6	30,4	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول 2015، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 174 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 650233 طناً والمشحونة 94618 طناً، وعدد المستويات المفرغة 25622 مستوياً. وفي العام 2015 وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 7,9% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 2,3%، في حين ارتفع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة 10,3% وعدد المستويات المفرغة بنسبة 4,8%.

### بورصة بيروت

في كانون الأول 2015، بقيت حركة بورصة بيروت متواضعة قليلاً، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 4158263 سهماً قيمتها الإجمالية 32,1 مليون دولار مقابل تداول 5993797 سهماً قيمتها الإجمالية 58 مليون دولار في الشهر الذي سبق (10832896 سهماً بقيمة 69,5 مليون دولار في كانون الأول 2014). وارتفعت قليلاً قيمة الرسملة السوقية من 11190 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني إلى 11220 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2015 (11222 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2014).

وفي كانون الأول 2015، استحوذ القطاع المصرفي على نسبة 72,2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 27,5% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و 0,3% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامين 2014 و2015 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من حوالي 96,8 مليون سهم إلى 74,6 مليوناً.
- انخفاض قيمة التداول من 661,4 مليون دولار إلى 629 مليوناً.

## ثانياً- المالية العامة

في أيلول 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 934 مليار ليرة مقابل عجز أدنى بقيمة 198 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 851 مليار ليرة في أيلول 2014). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2014 و2015 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11924 مليار ليرة إلى 10897 ملياراً، أي بمقدار 1027 مليار ليرة وبنسبة 8,6%. فقد انخفضت كلّ من مقبوضات الخزينة (-789 مليار ليرة) متأثرة إلى حدّ كبير بانخفاض عمليات القبض من البلديات والإيرادات غير الضريبية (-122 مليار ليرة) نتيجة انخفاض إيرادات الاتصالات والإيرادات الضريبية (-116 مليار ليرة) متأثرة بتراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. وتجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى، من 15273 مليار ليرة إلى 14829 ملياراً، أي بقيمة 444 مليار ليرة وبنسبة 2,9%. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأوليّة من خارج خدمة الدين العام بقيمة 733 مليار ليرة وبنسبة 6,9%، أي من 10617 مليار ليرة إلى 9884 ملياراً، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 909 مليارات ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط. يُذكر أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015، يُعتمد الأساس النقدي كمعيار في عملية احتساب إجمالي تحويلات الاعتمادات المستندية الصافية من الخزينة اللبنانية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من تاريخ استحقاق فواتير الاعتمادات المستندية الذي كان معتمداً في السابق. أما خدمة الدين العام فقد ارتفعت من 4656 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-أيلول 2014 إلى 4945 ملياراً في فترة كانون الثاني-أيلول 2015، أي بقيمة 289 مليار ليرة وبنسبة 6,2%.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 3349 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014 إلى 3932 ملياراً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 وارتفعت نسبته من 21,9% من مجموع المدفوعات إلى 26,5% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً بلغت قيمته 1013 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقابل فائض أعلى قدره 1307 مليارات في الفترة ذاتها من العام 2014.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2014 و2015.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام		
	كانون الثاني- أيلول 2014	كانون الثاني-أيلول 2015
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	30,5	33,3
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	39,0	45,4

مصدر المعلومات: وزارة المالية

## سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2015، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً و144 شهراً) 64112 مليار ليرة مقابل 64165 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و60644 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2014. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ازدادت بقيمة 3468 مليار ليرة في العام 2015 مقابل زيادة مقدارها 5259 مليار ليرة في العام 2014. نشير إلى أن وزارة المالية أصدرت في شهر كانون الأول سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 221 مليار ليرة إضافةً إلى السندات العادية التي تُصدرها أسبوعياً. تجدر الإشارة إلى أن الإصدارات الطويلة الأجل تُضاف إلى الإصدارات الدورية وتتدخل ضمن استراتيجية متوسطة الأمد لإدارة الدين العام لفترة 2014-2016 أطلقتها وزارة المالية في كانون الثاني 2015. ونلخصها للعام 2015 كالآتي:

فئة السندات	أشهر الإصدار
7 سنوات	شباط - نيسان - حزيران - آب - تشرين الأول - تشرين الثاني
10 سنوات	كانون الثاني - آذار - أيار - تموز - أيلول - تشرين الأول - كانون الأول

وفي نهاية العام 2015، توزعت محفظة السندات بالليرة على مختلف الفئات كالآتي:

### جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً
ك أول 2014	0,17	0,94	2,01	3,55	39,58	20,17	16,85	3,27	7,90	5,56
ت ثاني 2015	0,11	0,81	1,21	6,54	31,90	20,10	18,86	3,09	12,13	5,26
ك أول 2015	0,11	0,74	1,28	6,64	31,12	20,39	18,87	3,09	12,49	5,26

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه أنّ حصة فئة 36 شهراً انخفضت من 39,6% من مجموع المحفظة في نهاية العام 2014 إلى 31,1% في نهاية العام 2015 مقابل ارتفاع حصة كل من فئات 120 شهراً (من 7,9% إلى 12,5%) و84 شهراً (من 16,9% إلى 18,9%) و24 شهراً (من 3,6% إلى 6,6%)، فيما سجّلت الفئات الأخرى إمّا تغييرات طفيفة وإمّا استقراراً.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 64746 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني إلى 64654 ملياراً في نهاية كانون الأول 2015 (-92 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين  
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك أول 2015	ت ثاني 2015	ك أول 2014	
29738	30317	31312	المصارف
%46,0	%46,8	%51,2	الحصة من المجموع
23907	23483	19454	مصرف لبنان
%37,0	%36,3	%31,8	الحصة من المجموع
562	558	547	المؤسسات المالية
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
8461	8380	7701	المؤسسات العامة
%13,1	%12,9	%12,6	الحصة من المجموع
1986	2008	2181	الجمهور
%3,1	%3,1	%3,6	الحصة من المجموع
<b>64654</b>	<b>64746</b>	<b>61195</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع حصة مصرف لبنان من 31,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2014 إلى 37% في نهاية العام 2015 مقابل انخفاض حصة المصارف من 51,2% إلى 46% في الفترتين على التوالي، فيما استقرت حصة القطاع غير المصرفي على 17,1%.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الأول 2015، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 24916 مليون دولار مقابل 24988 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و23118 مليون دولار في نهاية العام 2014. يُذكر أن وزارة المالية أصدرت في العام 2015 سندات يوروبندز بقيمة 3,8 مليارات دولار (1,6 مليار في شباط و2,2 ملياراً في تشرين الثاني).

وفي نهاية كانون الأول 2015، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز ما يوازي 17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) مقابل 17492 مليون دولار (أي ما نسبته 70,0% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16311 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2014 (أي ما نسبته 70,6% من المجموع).

### الدين العام

في نهاية كانون الأول 2015، بلغ الدين العام الإجمالي 105994 مليار ليرة (ما يوازي 70,3 مليار دولار) مسجلاً بذلك زيادة بمقدار 5638 مليار ليرة قياساً على نهاية العام الذي سبق مقابل ارتفاعه بقيمة أدنى بلغت 4646 مليار ليرة في العام 2014. وفي العام 2015، تآتى ارتفاع الدين العام الإجمالي من زيادة كل من الدين

المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 3443 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 2195 مليار ليرة (1456 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 92767 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2015، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 7,4% قياساً على نهاية العام 2014.

وفي نهاية كانون الأول 2015، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 65195 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,5% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 40799 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 38,5% من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف من 51% في نهاية العام 2014 إلى 45,8% في نهاية كانون الأول 2015 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 32,1% إلى 37,3% في التاريخين المذكورين على التوالي واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على 16,9%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ك أول 2015	ت ثاني 2015	ك أول 2014	
45,8	46,6	51,0	المصارف في لبنان
37,3	36,6	32,1	مصرف لبنان
16,9	16,8	16,9	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ك أول 2015	ت ثاني 2015	ك أول 2014	
3,8	3,8	4,8	الحكومات
0,2	0,2	0,3	قروض باريس-2
3,7	3,6	4,2	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,1	92,1	90,3	سندات يوروبوندز
0,2	0,3	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان



### ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 280379 مليار ليرة (ما يوازي 186,0 مليار دولار)، مقابل 276142 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و264863 مليار ليرة في نهاية العام 2014. وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 5,9% في العام 2015 مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 6,6% في العام 2014.

### المطلوبات

#### الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 233589 مليار ليرة وشكّلت 83,3% من إجمالي المطلوبات مقابل 230745 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و222563 مليار ليرة في نهاية العام 2014. وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 5,0% في العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 6,1% في العام 2014.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 64,88% في نهاية كانون الأول 2015 مقابل 64,57% في نهاية الشهر الذي سبق، لكنّه تراجع مقارنةً مع نهاية العام 2014 حيث بلغ 65,71%. - في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 180489 مليار ليرة وشكّلت 64,4% من إجمالي المطلوبات، مقابل 179153 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و172041 مليار ليرة في نهاية العام 2014. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,9% في العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 5,9% في العام 2014.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 6,9% في العام 2015، في حين ازدادت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة أقلّ بلغت 3,6%. وبالتالي تراجع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 59,23% في نهاية كانون الأول 2015 (59,02% في نهاية تشرين الثاني 2015)، مقابل 59,99% في نهاية العام 2014.

وفي نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 31858 مليون دولار مقابل 30965 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و30302 مليون دولار في نهاية العام 2014. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 5,1% في العام 2015 مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 6,4% في العام 2014.

## ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 6543 مليون دولار مقابل 6371 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و5834 مليون دولار في نهاية العام 2014.

## الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 25131 مليار ليرة (16,7 مليار دولار) مقابل 24581 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و23719 مليار ليرة في نهاية العام 2014، وشكّلت 9,0% من إجمالي الميزانية المجمّعة و30,7% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 6,0% في العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 10,8% في العام 2014.

## الموجودات

### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 106329 مليار ليرة مقابل 105004 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و95707 مليارات ليرة في نهاية العام 2014. وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 11,1% في العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 16,8% في العام 2014.

### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 72427 مليار ليرة أو ما يعادل 48045 مليون دولار، مقابل 47453 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و45367 مليون دولار في نهاية العام 2014. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 5,9% في العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 9,3% في العام 2014.

### التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الأول 2015، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 56984 مليار ليرة، مقابل 57195 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56308 مليارات ليرة في نهاية العام 2014. وازدادت هذه التسليفات بنسبة 1,2% فقط في العام 2015، بعد أن تراجعَت بنسبة 0,8% في العام 2014.

وفي التفصيل، تراجعَت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1337 مليار ليرة في العام 2015 لتبلغ 30384 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2015، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية

بقيمة توازي 2012 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 26600 مليار ليرة. وتأتي زيادة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالعملات الأجنبية بشكل خاص نتيجة اكتتابات المصارف بسندات اليوروبندز التي أصدرتها وزارة المالية في شهرَي شباط وتشرين الثاني من العام 2015.

### الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الأول 2015، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23794 مليون دولار مقابل 22400 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و24192 مليون دولار في نهاية العام 2014. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 1,6% في العام 2015، بعد أن تراجعت بنسبة أكبر بلغت 9,1% في العام 2014.

### رابعاً- الوضع النقدي

#### الكتلة النقدية

في نهاية كانون الأول 2015، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعوامل الأجنبية إلى ما يوازي 186360 مليار ليرة، مقابل 184596 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177397 مليار ليرة في نهاية العام 2014. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الاجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 5,1% في العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 5,9% في العام 2014. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) قليلاً إلى 57,81% في نهاية كانون الأول 2015 (57,74% في نهاية تشرين الثاني 2015)، مقابل 58,62% في نهاية العام 2014. وتأتي ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 8964 مليار ليرة في العام 2015 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 7053 مليار ليرة (ما يعادل 4679 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلّ من الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 5391 مليار ليرة (ما يعادل 3576 مليون دولار)، والموجودات من الذهب بمقدار 1662 مليار ليرة (1103 ملايين دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 7462 مليار ليرة.

- تراجع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 1745 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 4478 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 1985 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 2492 مليار ليرة (حوالي 1653 مليون دولار).

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 2332 مليار ليرة.

وفي العام 2015، ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 8,9%، وازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 7,1%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.  
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.  
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

## معدلات الفوائد

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2015، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة وبلغت 6,94% مقابل 6,93% في نهاية الشهر الذي سبق (6,89% في نهاية كانون الأول 2014). كما استقرّ تقريباً متوسط عمر المحفظة على 1222 يوماً (3,35 سنوات) مقابل 1218 يوماً (3,34 سنوات) و1193 يوماً (3,27 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي .

واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر كانون الأول 2015 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة على السندات من فئة 10 سنوات التي تمّ إصدارها خلال الشهر 7,46% من دون تغيير قياساً على آخر إصدار من الفئة المذكورة.

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الأول 2015، استقرّت تقريباً الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 6,44% مقابل 6,43% في نهاية الشهر الذي سبق (6,40% في نهاية العام 2014)، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,09 سنوات مقابل 6,14 سنوات (5,35 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي.

## الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول 2015، استقرّ متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية على 5,56% شأنه في الشهر الذي سبق وفي كانون الأول 2014، في حين ارتفع متوسط الفائدة المثقلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 52 نقطة أساسية إلى 7,45% مقابل 6,93% في الشهرين المذكورين على التوالي (7,49% في كانون الأول 2014).

وفي كانون الأول 2015، استقرّ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 3,03% شأنه في الشهر الذي سبق (2,75% في كانون الأول 2014). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ك أول 2015	ت ثاني 2015	ك أول 2014	
5,56	5,56	5,56	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,45	6,93	7,49	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,03	3,03	2,75	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

### الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول 2015، استقرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان على 3,17% شأنه في الشهر الذي سبق (3,07% في كانون الأول 2014)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,06% مقابل 7,15% في الشهرين المذكورين على التوالي (6,97% في كانون الأول 2014).

وفي كانون الأول 2015، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,54% مقابل 0,37% في الشهر الذي سبق (0,24% في كانون الأول 2014).

يجدر التذكير بأن بنك الاحتياط الفدرالي رفع في كانون الأول 2015 أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية (بين 0,25% و0,50%) للمرة الأولى منذ سنوات عدّة لاعتقاده بتغلّب الاقتصاد الأميركي على مضاعفات الأزمة المالية العالمية وبتحسن سوق العمل وبارتفاع معدل التضخم إلى الهدف الموضوع له (علماً أنه لا يزال بعيداً منه)، أي 2% في المدى المتوسط بعد اختفاء الانعكاسات الموقّنة لتراجع أسعار الطاقة والواردات.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ك أول 2015	ت ثاني 2015	ك أول 2014	
3,17	3,17	3,07	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,06	7,15	6,97	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,54	0,37	0,24	متوسط معدّل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

## سوق القطع

في كانون الأول 2015، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الأخير من العام 2015. على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 31768 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني إلى 30638 مليوناً في نهاية كانون الأول 2015. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1765 مليون دولار في العام 2015 مقابل ارتفاعها بمقدار 690 مليون دولار في العام 2014.

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول 2015، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,6% قياساً على الشهر الذي سبق، وبذلك يكون هذا المؤشر ارتفع بنسبة 1,37% قياساً على كانون الأول من العام 2014، فيما انخفض بنسبة 0,25% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2015 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2014.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض بنسبة 0,7% في كانون الأول 2015 قياساً على الشهر الذي سبق، في حين انخفض بحوالي 3,4% قياساً على كانون الأول 2014 وبحوالي 3,75% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2015 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2014. يُذكر أن إدارة الإحصاء المركزي أطلقت مؤشر أسعار جديداً (أساس كانون الأول 2013 = 100)، كما بدأت بنشر مؤشر شهري لكل محافظة ابتداءً من مطلع العام 2014.

